

مقرر
مهارات بحثية 3
الأسبوع 3

عرض الطالب / بدر عبدالله السبيعي
دكتورة القانون
الفصل الثالث



المقدمة

- تُعد مشكلة الدراسة أحد أهم مكونات البحث العلمي، فهي البوصلة التي توجه الباحث في بناء الفرضيات وصياغة الأهداف وتحديد المنهج المناسب.
- ومن خلالها يمكن تقييم مدى وعي الباحث بالقضية التي يتناولها ومدى قدرته على رصد الفجوة المعرفية في مجاله.
- وفي هذه المهمة، يُطلب من الباحث أن يختار دراسة علمية قائمة، ثم يعرض مشكلة البحث كما وردت فيها، ويقوم بتحليل صياغتها وتقييم مدى دقتها ووضوحها وترابطها مع أهداف الدراسة، تمهيداً للتطبيق العملي لاحقاً من خلال صياغة مشكلة جديدة.
- وقد وقع الاختيار في هذه المهمة على دراسة علمية تتناول جانباً دقيقاً من المسؤولية الجنائية في المعاملات المالية، لكونها تمثل نموذجاً يجمع بين التأصيل الفقهي والتحليل النظامي.

المكتبة الرقمية السعودية 2022م

أطروحه دكتوراة بعنوان

الإخلال في المعاملات المالية وأثره في المسؤولية الجنائية - دراسة تأصيلية تطبيقية

د. حمد بن حسن بن محمد آل جريوي

DOI: <https://hdl.handle.net/20.500.14154/68313>

مشكلة الدراسة

1- الوضوح والدقة في الصياغة

- اتسمت صياغة مشكلة الدراسة بدرجة عالية من الوضوح والدقة؛ إذ بدأ الباحث بتحديد المفهوم المحوري في دراسته وهو "الإخلال في المعاملات المالية"، ثم أوضح أن هذا الإخلال لا يأخذ صورة واحدة، بل يتعدد إلى مماثلة، احتيال، تلاعب، تقصير، أو إهمال، وكلها صور لها جذور فقهية ونظامية معقدة.

- الانتقال بعد ذلك إلى تساؤلات صريحة مثل: "هل يُوجب هذا النوع من الإخلال المسؤولية الجنائية؟" و"ما الضوابط الشرعية والنظامية؟" يعكس قدرة الباحث على تحويل الظاهرة المعقدة إلى سلسلة من الأسئلة البحثية التي تمثل منطلقات تحليلية واضحة.

- تُظهر هذه الصياغة توازنًا دقيقًا بين التفصيل والإيجاز، حيث لم يقع الباحث في العمومية الزائدة التي تُضعف تركيز المشكلة، ولا في التشعب الذي يشتت القارئ، بل التزم بخط تحليلي واضح يُمهّد للانتقال المنهجي إلى الأهداف والفروض.

2- الترابط مع الواقع القانوني والاجتماعي

- تجسّد المشكلة المطروحة إشكالية قانونية حاضرة في المشهد القضائي السعودي، خصوصًا مع التوسع الهائل في التعاملات المالية الحديثة وظهور أنماط جديدة من الإخلالات التي لا يمكن حصرها في إطار الضمان المدني فقط.
- وقد وُفق الباحث في ربط هذه الإشكالية بالسياق الواقعي، حيث أشار إلى الآثار "الجسيمة" التي قد تلحق بأطراف المعاملة بسبب صور الإخلال، مما يُبرز البعد الإنساني والاجتماعي للمشكلة، لا فقط بعدها الفقهي.
- كذلك، فإن الإشارة إلى التحديات التي تواجه النظام القضائي في إثبات القصد الجنائي أو تحديد العقوبة المناسبة لكل صورة من صور الإخلال تُظهر وعيًا بتأثير المشكلة على البنية العدلية للمملكة، ما يضيف على الدراسة طابعًا إصلاحيًا يتجاوز الجانب النظري.

3- وجود فجوة معرفية واقعية

- أظهرت صياغة المشكلة بوضوح أن هناك "منطقة رمادية" في التعامل مع الإخلالات المالية، حيث لا يزال من غير الواضح . فقهيًا ونظاميًا . متى يكون الإخلال سببًا للمسؤولية المدنية، ومتى يتصاعد إلى مسؤولية جنائية تستوجب العقوبة.
- هذه الفجوة المعرفية لم تُعرض بشكل مباشر فحسب، بل تم تقديمها في صيغة تساؤلات منهجية قابلة للتحليل والاختبار، وهي طريقة فعالة في جذب القارئ إلى أهمية الدراسة وإقناعه بضرورتها.
- كما أن التساؤل حول "وجود معايير دقيقة لضبط ما يُعد إخلالاً موجباً للعقوبة" يعكس استشعار الباحث بتعدد التفسيرات والاجتهادات في هذا الجانب، مما يبرر الحاجة إلى التأصيل والتحليل، ويظهر أن الدراسة لا تسعى لتكرار ما هو قائم، بل لتقديم إضافة علمية نوعية.

4- مدى انسجام المشكلة مع أهداف البحث

- أهداف الدراسة. كما وردت لاحقًا. تتضمن ما يلي:

- تأصيل مفهوم الإخلال في المعاملات المالية.
- توضيح الفرق بين الإخلال المدني والإخلال الجنائي.
- بيان أثر الإخلال على المسؤولية الجنائية في ضوء القواعد الفقهية والأنظمة السعودية.
- من خلال هذه الأهداف، يتضح أن الصياغة المبدئية للمشكلة لم تكن سطحية أو معزولة، بل جاءت كمقدمة دقيقة لبناء أهداف واضحة، الأمر الذي يعكس الانسجام بين المشكلة وباقي عناصر الدراسة.
- هذا الترابط الوثيق بين المشكلة والأهداف يُعد مؤشرًا على نضج الباحث في فهم الإشكالية، وقدرته على تحويلها من مجرد تساؤل نظري إلى خطة بحثية متكاملة يمكن التعامل معها منهجيًا.

5- السلامة المنهجية والشكلية في الصياغة

- من حيث اللغة والأسلوب، جاءت صياغة المشكلة بلغة علمية متينة، خالية من الأحكام القيمية أو التعميمات، وملتزمة بالحياد العلمي.
- كما أنها لا تحتوي على تكرار أو خلل لغوي، وهي منظمة من حيث التسلسل: تبدأ بوصف الظاهرة، ثم عرض آثارها، ثم طرح الأسئلة، وهي البنية المثالية لكتابة مشكلة بحثية.
- كذلك، فإن المشكلة لم تُصغَ كفكرة عامة، بل كمدخل منهجي يربط بين موضوع البحث والهدف من دراسته، وهو ما يتوافق مع المعايير الأكاديمية لصياغة المشكلات العلمية، ويجعلها قابلة للبناء عليها في الفرضيات والمنهجيات لاحقًا.

تقييم مدى نجاح الباحث في عرض مشكلة البحث

- أظهر الباحث في هذه الدراسة قدرة جيدة على عرض مشكلة بحثه بطريقة علمية منظمة ومترابطة، وقد تحقق ذلك من خلال عدد من المؤشرات التي تعكس نضجًا في الصياغة ووعيًا بإشكالية الموضوع

1. تحديد الإشكالية بوضوح

- نجح الباحث في صياغة المشكلة بشكل مباشر دون غموض أو تعقيد لغوي، حيث أوجز الفكرة الأساسية في جملة افتتاحية تبرز أن الإخلال في المعاملات المالية قد يتجاوز المفهوم المدني ليصل إلى حدود المسؤولية الجنائية. هذا التحديد يُعد خطوة مهمة في جذب القارئ وتحديد نطاق الدراسة بفعالية.

2. استخدام تساؤلات منهجية دقيقة

- اعتمد الباحث في نهاية عرض المشكلة على طرح تساؤلات صريحة مثل:
 - هل يُوجب الإخلال في المعاملات المالية المسؤولية الجنائية؟
 - ما الضوابط الشرعية والنظامية التي تحكم ذلك؟
 - هل توجد معايير دقيقة لضبط ما يُعد إخلالًا موجبًا للعقوبة؟
- هذه التساؤلات تُظهر تمكن الباحث من تحويل الظاهرة إلى قضية بحثية قابلة للتحليل والتفكيك، ما يعكس فهمًا عميقًا لمتطلبات البحث العلمي الجيد.

3. الربط بين الواقع والجانب النظري

- لم يكتفِ الباحث بعرض مشكلة نظرية مجردة، بل ربطها بالواقع التشريعي والقضائي في المملكة، مشيرًا إلى الضرر الذي قد ينشأ عن صور الإخلال مثل المماطلة أو الاحتيال.
- هذا الربط أضفى على المشكلة طابعًا عمليًا، وعزز من أهميتها وجدواها العلمية.

4. التمهيد المناسب قبل عرض المشكلة

- سبق عرض المشكلة مقدمة منهجية موجزة بيّن فيها الباحث أهمية موضوع الإخلال في المعاملات المالية، وما له من أثر في النظام العدلي السعودي.
- هذا التمهيد ساعد على تهيئة القارئ لفهم الإشكالية بشكل أفضل، وساهم في بناء سياق منطقي لعرض المشكلة.

5. الانسجام مع باقي عناصر الدراسة

- اتضح من الاطلاع على فصول الرسالة أن المشكلة المطروحة تم البناء عليها لاحقًا بشكل منهجي من خلال الأهداف، الفرضيات، اختيار المنهجية، والتحليل الشرعي والنظامي.
- هذا الترابط يدل على أن صياغة المشكلة لم تكن معزولة أو مجرد مدخل نظري، بل شكلت الأساس الذي استندت إليه كل مكونات البحث الأخرى.

خلاصة التقييم:

- يمكن القول إن الباحث نجح بدرجة عالية في عرض مشكلة الدراسة، وذلك من خلال:

- الصياغة المباشرة والواضحة.
- تحديد عناصر الإشكال بدقة.
- ربط المشكلة بالواقع القضائي والنظامي.
- تحويل الإشكال إلى تساؤلات بحثية قابلة للتحليل.
- انسجامها مع الأهداف والمنهج.

- ورغم ذلك، يمكن تحسين العرض شكلياً لو أن الباحث خصّص فقرة منفصلة بعنوان "مشكلة الدراسة" ووضعها بإطار واضح، مما يزيد من وضوح البنية المنهجية خصوصاً للقارئ غير المتخصص أو المبتدئ في قراءة الرسائل العلمية.

مشكلة دراسة مقترحة

عنوان مقترح:

"فعالية نظام الإثبات الإلكتروني في المملكة العربية السعودية وأثره في ضمان العدالة – دراسة تحليلية"

نص مشكلة الدراسة:

- شهدت المملكة العربية السعودية تطوراً ملحوظاً في بنيتها التشريعية الإلكترونية خلال العقد الأخير، لا سيما بعد صدور نظام الإثبات الجديد لعام 1443هـ، والذي نصّ صراحة على قبول وسائل الإثبات الإلكترونية، مثل الرسائل النصية، والبريد الإلكتروني، والتسجيلات الرقمية، كأدلة قانونية أمام المحاكم.
- ورغم أهمية هذا التحول، لا تزال هناك تساؤلات حول مدى فعالية النظام في الواقع العملي، ومدى كفاية الضمانات القانونية لحماية الحقوق عند استخدام وسائل الإثبات الرقمية، خصوصاً في ظل التحديات التقنية والاختلاف في تفسير الحجية القانونية لبعض الأدلة الإلكترونية.
- وتبرز الإشكالية في غياب المعايير الدقيقة التي تنظم التحقق من صدقية الأدلة الإلكترونية، والتفاوت بين القضاة في تقدير قوتها، فضلاً عن محدودية الوعي القانوني لدى المتقاضين بشأن طرق استخدام هذه الأدلة، ما قد يخلق فجوة بين النظرية والتطبيق.

ومن هنا تبرز مشكلة هذه الدراسة في محاولة الإجابة عن السؤال الرئيس:

"ما مدى فعالية نظام الإثبات الإلكتروني في المملكة في تحقيق العدالة القضائية؟" ويتفرع عنه تساؤلان فرعيان:

- ما المعايير النظامية التي تضبط قبول الأدلة الرقمية؟
- هل تواجه المحاكم السعودية صعوبات في التعامل مع الإثبات الإلكتروني من حيث القبول والحجية؟

دعم بالمصدر:

تشير دراسة الشمري (2022) بعنوان "التطور التشريعي في الإثبات الإلكتروني في النظام السعودي"، إلى أن القضاء السعودي ما زال في طور التكيف مع متطلبات الإثبات الرقمي، وأن هناك حاجة إلى دعم قضائي وتقني أكبر لتفعيل النظام بفعالية متكاملة.

الشمري، سارة. 2022. التطور التشريعي في الإثبات الإلكتروني في النظام السعودي. رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

أهمية المشكلة:

- تأتي أهمية هذه المشكلة من كونها تتناول أحد أركان العدالة القضائية المعاصرة، في وقت باتت فيه الأدلة الإلكترونية عنصراً حاسماً في كثير من النزاعات، خصوصاً في القضايا التجارية والمدنية والجنائية.
- كما أنها تتقاطع مع التوجهات الحديثة في التحول الرقمي للعدالة، وتدعم التطلعات الوطنية ضمن

رؤية السعودية 2030.



Thank You